

# العودة إلى الخريطة

## إعادة دمج ميانمار في الاقتصاد العالمي يعد بمستقبل أفضل لشعبها

ميرال كاراسولو وسيغيه دودزين



وتتمتع ميانمار بثروات من الموارد الطبيعية تشمل الغاز الطبيعي والأحجار الكريمة والمعادن ومنتجات الغابات، وتملك قوة عاملة شابة. ونظرا لعضوية ميانمار في رابطة أمم جنوب شرق آسيا (آسيان)، ورئاستها لهذه الرابطة في عام ٢٠١٤ وفق ما هو مقرر، وقربها من الهند والصين، يمثل البلد جسرا استراتيجيا في واحدة من أكثر المناطق ديناميكية في العالم.

ومع أجواء الانفتاح السياسي الجديدة، أصبحت فنادق يانغون مشغولة بالفعل من قبل رجال أعمال أجنبي يتقصون إمكانات ريادة المشاريع. ويمكن التعرف عليهم فوراً — يجتمعون في ردهات الفنادق ويرتحلون في مختلف أجزاء المدينة في زي ينم عن هويتهم، متحدين قيظ ميانمار. وأعلن عدد كبير من الشركات الأجنبية الكبيرة، بما في ذلك كوكاكولا وشيفرون وجنرال إلكتريك، خططا للاستثمار في ميانمار.

وتشجع أجواء التفاؤل بالنمو الاقتصادي وتحسن مستويات المعيشة، ولكن التغيير الملموس الذي تحقق على أرض الواقع حتى الآن لا يعدو أن يكون محدودا. فانقطاع التيار الكهربائي لا يزال يحدث بانتظام، ليس فقط في المركز التجاري يانغون، حيث ينتشر استخدام المولدات الكهربائية على نطاق واسع، وإنما أيضا في العاصمة الجديدة ناي بي تاو، بالرغم من وجود سد كهرومائي بالقرب منها. ولا تزال أحوال الطرق سيئة والخدمات المالية بدائية ومستويات المعيشة من أدنى المستويات في المنطقة. ويشير غياب المهارات لدى الأجيال الأكبر سنا إلى تآكل رأس المال البشري بسبب سوء السياسات التعليمية على مدى العقود القليلة الماضية. ولا تزال الصراعات الطائفية والعرقية تشتعل في بعض المناطق، بشكل يؤكد على المخاطر التي تواجهها عملية الإصلاح.

وعلى الرغم من هذه التحديات، بدأت الحكومة الجديدة سلسلة من الإصلاحات الاقتصادية. وعملة ميانمار، الكيات، مربوطة رسميا بسعر صرف منخفض بصورة اصطناعية منذ عام ١٩٧٧. وأدى هذا السعر المصطنع، إلى جانب القيود المفروضة على المدفوعات والتحويلات الدولية، إلى نمو سريع لأسواق العملة غير الرسمية التي يتداول فيها

استدارة أخاذا، تصعد ميانمار من عقود من العزلة عن بقية العالم. فقد شرعت حكومة يوتين

في

سين الجديدة في إصلاحات سياسية واقتصادية غير مسبوقه تعيد في الوقت الحالي دمج ميانمار في المجتمع العالمي وتعطي دفعة للتنمية الاقتصادية بها.

إلا أن تمهيد الطريق لتحقيق مستقبل أفضل لميانمار سيتطلب أن يكون لصانعي السياسات فيها عزم حاسم على الحفاظ على زخم الإصلاحات وترجمته إلى مكاسب ملموسة لشعب ميانمار. ويمكن أن تساعد البلدان الأخرى ميانمار على الاستفادة من تجربتها بتقديم مساعدة فنية وإنمائية مطلوبة بشكل كبير.

### التقدم ببطء نحو الإصلاح

اتخذت ميانمار سلسلة من الخطوات باتجاه تحقيق المصالحة السياسية وإرساء الديمقراطية. وتتضمن الإصلاحات السياسية التي قامت بها منذ مارس ٢٠١١ إطلاق سراح السجناء السياسيين وتخفيف الرقابة على وسائل الإعلام، وسن قانون جديد للعمل يسمح بتأسيس نقابات عمالية، وإبرام عدة اتفاقات بشأن وقف إطلاق النار مع الأقليات العرقية. ومن الدلائل الأوضح على هذه العملية السياسية أشهر عضوة جديدة في البرلمان، زعيمة المعارضة أون سان سو تشي، التي كانت قيد الإقامة الجبرية حتى أواخر عام ٢٠١١.

وأدت هذه الخطوات إلى حفز رد إيجابي من المجتمع الدولي. فعقب الانتخابات الفرعية التي أجريت في إبريل وأتاحت للسيدة سو تشي وحزب الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية الذي ترأسه دخول البرلمان، وافقت الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي وكندا وأستراليا على تعليق معظم الجزاءات الاقتصادية التي كانت تفرضها على ميانمار، وإن كانت الأسواق الأمريكية لا تزال مغلقة أمام صادرات ميانمار.



في السنة المالية ٢٠١٢/٢٠١٣، مقابل متوسط ٥٪ تقريبا في السنوات الخمس الماضية. ويتوقع أن يتراجع التضخم إلى نحو ٦٪، ليقل بكثير عن مستوى الخانتين الذي شهده البلد في العقد الماضي. ويعزى ذلك بالدرجة الأولى إلى ارتفاع سعر الكيات مؤخرا في الأسواق الموازية المستخدمة على نطاق واسع وإلى طبع كميات أقل من النقود لتمويل النفقات الحكومية. ويتوقع أن تتحقق زيادة كبيرة في احتياطات البلد من الغاز وأن تتعزز إيرادات الصادرات اعتبارا من عام ٢٠١٣ نتيجة لاكتشاف حقلي الغاز الجديدين شوي وزوتيكاف في أواخر الألفينات.

ومع ذلك، لا يزال اقتصاد ميانمار يعتمد بدرجة كبيرة على الزراعة والطاقة ويظل منغلقا نسبيا أمام بقية العالم (راجع الرسم البياني). وتوجد ضرورة إلى تنوع هذه القاعدة الاقتصادية لتوسيع المنافع المتحققة من الاندماج العالمي والحد من المخاطر التي يمكن أن تهدد الاستقرار الاقتصادي الكلي. وعلى سبيل المثال، يمكن أن يؤدي الاعتماد على صادرات الموارد الطبيعية إلى جعل الاقتصاد عرضة أكبر

## تصعد ميانمار من عقود من العزلة عن بقية العالم.

لمخاطر تقلبات أسعار السلع الأولية. وفي الوقت نفسه، يمكن أن تؤدي التدفقات الكبيرة الداخلة في قطاع الموارد إلى الحفاظ على ارتفاع سعر العملة، مما يضر بالقدرة التنافسية المحدودة للصادرات الأخرى. ويمكن إدارة جزء من هذه المخاطر بانتهاج سياسات اقتصادية كلية مناسبة — ويمكن على سبيل المثال أن يفيد وضع إطار للمالية العامة يدخر الإيرادات غير المتوقعة عند ارتفاع أسعار السلع الأولية ويستخدم هذه المدخرات في أوقات الشدة عند انخفاض الأسعار في الحد من دورات الكساد والانتعاش.

وحتى يتسنى تحقيق نمو قابل للاستمرار وعريض القاعدة، في قطاعات تتجاوز الزراعة والطاقة، يتعين تهيئة مناخ أفضل للعمل التجاري في القطاع الخاص المحلي. ومن شأن الحد من الإجراءات البيروقراطية، وانتهاج سياسات أكثر اتساقا وشفافية تهدف إلى خفض التكاليف المرتفعة لمزاولة العمل التجاري في ميانمار، وتحسين البنية التحتية مثل الكهرباء والطرق وخطوط السكك الحديدية والموانئ وتكنولوجيا المعلومات، مساعدة القطاع الخاص المحلي على التنافس والنمو.

وثمة دور كبير يمكن أن يضطلع به النظام المالي لتيسير هذه العملية وذلك بتحسين إتاحة التمويل لملايين المواطنين في ميانمار الذين لم يملكوا قط حسابا مصرفيا. وقد اتخذت بعض الخطوات منذ عام ٢٠١٠ لتحرير النظام المصرفي، ولكن مع إتاحة الائتمان للاقتصاد بمستوى ٨,٥٪ من إجمالي الناتج المحلي — وهو من أدنى المستويات في المنطقة — يكون المجال مفتوحا أمام تعجيل جهود تحديث النظام المصرفي. وسيكون من الضروري مواصلة تحرير القواعد التنظيمية المتعلقة بتوسعات الفروع، والسماح للبنوك بتحديد أسعار الفائدة الخاصة بها على الودائع والقروض وتقديم منتجات مالية لملاءمة احتياجات اقتصاد أخذ في النمو، وتحديث نظام المدفوعات. وينبغي أن تتواءم هذه الخطوات مع تعزيز الرقابة والتنظيم للحفاظ على الاستقرار المالي. وتمثل الخطط الرامية إلى السماح بإقامة مشاريع مشتركة مع بنوك أجنبية خطوة واحدة في الاتجاه الصحيح، ومن شأنها أن تساعد على إعداد القطاع المالي للاندماج المالي في رابطة آسيان في عام ٢٠١٥.

ولا يزال أمام ميانمار شوط طويل حتى تندمج بالكامل مع بقية العالم ويجني مواطنوها ثمار ذلك الاندماج، لكنها بدأت الرحلة نحو مستقبل أكثر إشراقا. ■

ميرال كاراسولو نائبة رئيس قسم وسيغيه دودزين اقتصادي أول، وكلاهما في إدارة آسيا والمحيط الهادي في صندوق النقد الدولي.

النقد الأجنبي بأسعار صرف مختلفة، كما أدى إلى تثبيط التجارة والاستثمار. وتتمثل الخطة الراهنة في إصلاح نظام سعر الصرف لتيسير التفاعل مع العالم الخارجي. واستعاذ البنك المركزي في أول إبريل عن سعر الصرف الرسمي الثابت بسعر صرف قائم على أساس السوق، مما قربه من أسعار السوق غير الرسمية المستخدمة على نطاق واسع.

ولا يزال من الضروري بذل جهود أخرى لتوحيد جميع الأسعار السوقية غير الرسمية، بإلغاء أولا ما تبقى من قيود على المدفوعات والتحويلات الدولية. وتعكف الحكومة في الوقت الراهن على إعداد الإطار القانوني والبنية التحتية السوقية اللازمة لإنجاز هذه الخطوة المهمة بحلول عام ٢٠١٣، من أجل الترحيب بالدورة السابعة والعشرين لمباريات جنوب آسيا في ميانمار بسوق حديثة للنقد الأجنبي.

وناقش البرلمان في فبراير ميزانية الحكومة الجديدة، في خطوة أولى غير مسبوقه باتجاه شفافية المالية العامة. وتهدف الميزانية إلى مضاعفة الإنفاق على الصحة والتعليم مقارنة بالعام السابق، بدعم من إيرادات الغاز الأعلى، التي أصبحت تسجل الآن بسعر الصرف السوقية. إلا أن تحسين رأس المال البشري سيستلزم جهودا متصلة على مدى أعوام كثيرة.

وإدراكا لهذه التحديات، تقوم الحكومة في الوقت الراهن بإعداد خطة اقتصادية وطنية لخفض عدد الأشخاص الذين يعيشون دون خط الفقر من ٢٦٪ (مثلا ورد في مسح وطني أجرى مؤخرا) إلى ١٦٪ بحلول عام ٢٠١٥. ومن المقرر سن قانون جديد للاستثمار الأجنبي يتيح للمستثمرين الأجانب استثمار الأراضي وإنشاء شركات بدون شركاء محليين. وسيوفر هذا القانون حوافز ضريبية لتشجيع نقل التكنولوجيا واستحداث الوظائف من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر، الذي يظل منخفضا في الوقت الراهن مقارنة بالبلدان المجاورة لميانمار والذي يتضمن إمكانات كبيرة للنمو. ويعتزم إنشاء ثلاث مناطق اقتصادية خاصة، مع شق طرق عالية الجودة وبناء موانئ للسفن العملاقة وتوفير الكهرباء وعناصر أخرى من البنية التحتية اللازمة لجذب الاستثمار الأجنبي إلى الصناعات التحويلية الخفيفة الموجهة نحو التصدير. ويتوقع أن تؤدي الإصلاحات في مجال الأراضي إلى تمليك أراض للمزارعين للمساعدة على رفع الإنتاجية الزراعية.

## مستقبل واعد

تحسنت الافاق الاقتصادية للبلد نتيجة لهذه الجهود. ويتوقع صندوق النقد الدولي أن يزيد نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي إلى ٦,٢٥٪

